

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 3-6/6/2014

مسائل التسيير والإدارة

البند 11 من جدول الأعمال

التقرير الأمني للبرنامج

للعلم*



Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2014/11-E
9 May 2014
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي

في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://executiveboard.wfp.org>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير شعبة الأمن الميداني ومنسق أمن السيد S. Gluning رقم الهاتف: 066513-2177
البرنامج:

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس التنفيذي، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 066513-2645).

موجز تنفيذي

تقدّم هذه الوثيقة معلومات عن حوادث الأمن والسلامة التي وقعت في عام 2013 وتمس موظفي البرنامج وأصوله وشركائه والمتعاقدين معه أو تتعلق بهم. وتميّزت السنة بوقوع عدد كبير من حالات الطوارئ المعقدة، لا سيما النزاع في الجمهورية العربية السورية، والانفلات الأمني في أفغانستان، وانهيار القانون والنظام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتدهور الحالة في جنوب السودان. ويبرز الاعتداء الإرهابي الذي تعرضت له الأمم المتحدة في الصومال والأضرار التي لحقت بأحد المرافق التابعة للبرنامج في كابول في أثناء الهجوم على المنظمة الدولية للهجرة استمرار الحاجة إلى تدابير أمنية لحماية الموظفين والممتلكات والعمليات.

ووافق المجلس على نفقات أمنية تصل إلى 10 ملايين دولار أمريكي من الحساب العام في عام 2013؛ وتعيّن على المكاتب القطرية توفير مبلغ إضافي قدره 8.8 مليون دولار أمريكي لتغطية حصة البرنامج من التكاليف (انظر الوثيقة CEB/2010/HLCM/FB/8/Rev.2). وتم أيضاً توفير تمويل للأنشطة الأمنية الممولة بصورة مشتركة. وساهم البرنامج بمبلغ 12.2 مليون دولار أمريكي في تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في عام 2013.

وواصلت شعبة الأمن الميداني تنفيذ خططها الاستراتيجية الخمسية (2012-2016). وساعدت التغييرات التي أجرتها الشعبة لزيادة حضورها في الميدان ولتقليل عدد العاملين في المقر الرئيسي على تحسين التنسيق مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن واستمرار تعميم إدارة المخاطر الأمنية في البرنامج. وعملت الشعبة في عام 2013 على معالجة مسألة تقاسم المخاطر مع شركاء البرنامج المنفذين من أجل إيجاد سبل للعمل مع شعبة السياسات والبرامج والابتكار لدعم تنفيذ برامج البرنامج واتخاذ تدابير أمنية مرتبطة بطرائق النقد والقوائم.

وازداد عدد مكاتب الأمن الميداني في عام 2013 بما يعبر عن الزيادة في حالات الطوارئ من المستوى 2 والمستوى 3. وتقلّدت الشعبة زمام قيادة العمل في معالجة المسائل التقنية المرتبطة بالتفجيرات، وأجرت تقييمات تقنية بالنيابة عن الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى، وبدأت تطور تدريباً على الحد من آثار الانفجارات التي يتعرض لها موظفو الأمن. وسوف يواصل البرنامج تقييم وجود تدابير للتخفيف من المخاطر ومدى فعاليتها في مكاتبه.

وستتابع الشعبة العمل مع الشعب الأخرى ومع وظائف إدارة المخاطر لتعزيز إدارة المخاطر، مع التركيز على تدريب موظفي الأمن وإدارة المعلومات وتحليلها. وسوف تواصل أيضاً تشجيع أقصى قدر من الشفافية في حسابات تكاليف الأمن على المستويين التشغيلي والاستراتيجي.

استعراض الأمن الميداني للبرنامج

- 1- واصلت شعبة الأمن الميداني في عام 2013 تنفيذ خططها الاستراتيجية للفترة 2012-2016، وقدمت الخبرة التقنية والقيادة في إدارة المخاطر والتدريب على الأمن والتحليل الأمني. وفي البيئات المعقدة التي طُرحت فيها بانتظام تحديات في تحديد "كيفية البقاء" أكثر مما في تحديد "موعد المغادرة"، واصلت الشعبة العمل على ضمان سلامة وأمن موظفي البرنامج وأصوله وعملياته.
- 2- وتتابع الشعبة دعم التغييرات التنظيمية في البرنامج. ويعبر ازدياد الحضور الميداني لشعبة الأمن الميداني وانخفاض عدد العاملين في المقر الرئيسي عن التحول في التركيز التشغيلي إلى المكاتب القطرية والمستفيدين. وأنشئت وظيفة نائب للمدير في المقر الرئيسي من أجل زيادة فعالية إدارة الموارد والمعرفة، وانُدب محللون أمنيون إلى المكاتب الإقليمية. ويسرت التغييرات في هيكل شعبة الأمن الميداني زيادة فعالية التنسيق مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن ومع سائر وظائف إدارة المخاطر بما يعود بالنفع على عمليات البرنامج.
- 3- وحدد استعراض أساليب العمل عشرة مشاريع محتملة متصلة بإدارة الميزانية، وتنمية الخبرة الفنية في مجال الأمن، وإدارة المعلومات، وإدارة المخاطر الأمنية، والاتصال والتنسيق، وإدارة أمن الموظفين. وسوف تعزز هذه المبادرات كفاءة وفعالية الأداء الأمني وستزيد من القيمة مقابل المال بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للبرنامج.

الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي البرنامج وأصوله وبموظفي الشركاء (1)

- 4- فيما يلي الملاحظات الرئيسية المتعلقة بأمن البرنامج في عام 2013:
 - ◀ لم يقتل أي موظف من موظفي البرنامج (2) في عام 2013 في حوادث مرتبطة بالعمل.
 - ◀ تأثر بالعنف في الحوادث المرتبطة بالعمل الموظفون الوطنيون ومعالوهم أكثر من الموظفين الدوليين، ويدل ذلك على أن السكان المحليين أكثر عرضة للتهديدات وأن الموظفين الدوليين يتمتعون بحماية أفضل في أماكن إقامتهم.
 - ◀ ارتفعت معدلات الوفيات والإصابات بين الشركاء المتعاونين وبين المتعاقدين مع البرنامج بنسبة ملحوظة عنها بين موظفي البرنامج، ويدل ذلك على أن التدابير الأمنية لموظفي البرنامج فعالة أكثر من التدابير الأمنية للشركاء والمتعاقدين.
 - ◀ لا يزال الاختطاف يبعث على القلق، وبالأخص في الجمهورية العربية السورية والسودان؛ ووقع معظم الضحايا بين موظفي المتعاقدين مع البرنامج.
 - ◀ ازدادت الحوادث التي تم الإبلاغ عن وقوعها وتمس موظفي البرنامج وأصوله بنسبة 19 في المائة مقارنة بما كانت عليه في عام 2012، ويدل ذلك على أن البرنامج أكثر عرضة للحوادث في المناطق الشديدة الخطورة وأن الإبلاغ عن الحوادث قد تحسّن.
 - ◀ بلغت معدلات الحوادث التي تم الإبلاغ عنها أعلى مستوياتها في الجمهورية العربية السورية، ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى ارتفاع عدد الحوادث المؤثرة على النقل البري لأغذية البرنامج من جانب المتعاقدين. ويكاد يقترب عدد

(1) يستند هذا التقرير إلى البلاغات الخاصة بحوادث الأمن التي سُجلت في نظام إدارة معلومات الأمن وتحليلها.

(2) تشير عبارة "موظفو البرنامج" إلى كل من يستخدمهم البرنامج، باستثناء الأشخاص المعيّنين محلياً ويتقاضون أجرهم بالساعة.

الاعتداءات على الشاحنات المتعاقد عليها في الجمهورية العربية السورية وحدها من عددها في أفغانستان والسودان وجنوب السودان معاً.

◀ الحوادث التي تم الإبلاغ عنها كانت جنائية في أكثر من نصفها. وهيمنت الحوادث المرتبطة بالنزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية. وهيمن الإرهاب على الحوادث التي وقعت في أفغانستان. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع عدد حوادث السير على الطرق في إثيوبيا.

الوفيات بين العاملين في البرنامج (3)

5- لم يقتل أي موظف من موظفي البرنامج في حوادث مرتبطة بالعمل في عام 2013، ولكن خمسة موظفين قتلوا في حوادث إرهابية وجنائية غير مرتبطة بالعمل في باكستان والسودان وجنوب السودان وأوغندا. ولقي موظفان حتفهما في حادثي سير غير مرتبطين بعملهما في ليسوتو وليبيريا. وتوفي أحد معالي موظف وطني في تقجير سيارة في الصومال.

الإصابات بين موظفي البرنامج

6- انخفض عدد الإصابات الناتجة عن أعمال العنف في عام 2013 مقارنة بمستوياتها في عام 2012، ولم تقع لأي موظف من موظفي البرنامج أي إصابات بسبب العنف في أثناء أداء مهام العمل؛ وأصيب أربعة موظفين في حوادث عنف غير مرتبطة بالعمل. وتعرض موظفان لإصابات خطيرة في حوادث مرتبطة بالعمل في كينيا، وأصيب سبعة في حوادث غير مرتبطة بالعمل. وأصيب ثلاثة معالين بإصابات خطيرة، أحدهم في حادث سرقة تحت التهديد في هندوراس واثنان في حادثي سير في كينيا.

الوفيات والإصابات بين موظفي المتعاقدين والشركاء

7- فقد ثلاثة من موظفي الشركاء المتعاونين مع البرنامج حياتهم في أثناء تقديم خدمات للبرنامج في اثنين من حوادث العنف في باكستان والسودان. وفقد أربعة عشر من موظفي المتعاقدين مع البرنامج حياتهم في أثناء تقديم خدمات للبرنامج، سبعة منهم في أعمال عنف في أفغانستان والسودان وجنوب السودان، وسبعة في حوادث في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والسودان.

8- وأصيب عشرون من موظفي الشركاء المتعاونين مع البرنامج بسبب العنف في أثناء أداء مهام عملهم في الأردن وباكستان واليمن والسودان. وأصيب ستة عشر من المتعاقدين مع البرنامج في أعمال عنف في حوادث مرتبطة بالعمل في أفغانستان وإثيوبيا والأردن والصومال والسودان وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية؛ وأصيب خمسة من العاملين لدى المتعاقدين في حوادث مرتبطة بالعمل في هايتي وكينيا وسيراليون والجمهورية العربية السورية.

الاختطاف/الارتهان

9- اختطف ما لا يقل عن 41 شخصاً في أثناء تقديمهم خدمات في عمليات للبرنامج في عام 2013، منهم 31 من موظفي المتعاقدين. ووقعت الحوادث في أفغانستان وغواتيمالا والسودان والجمهورية العربية السورية. ويمثل ذلك زيادة كبيرة عن عام 2012 عندما اختطف تسعة من موظفي البرنامج والشركاء والمتعاقدين.

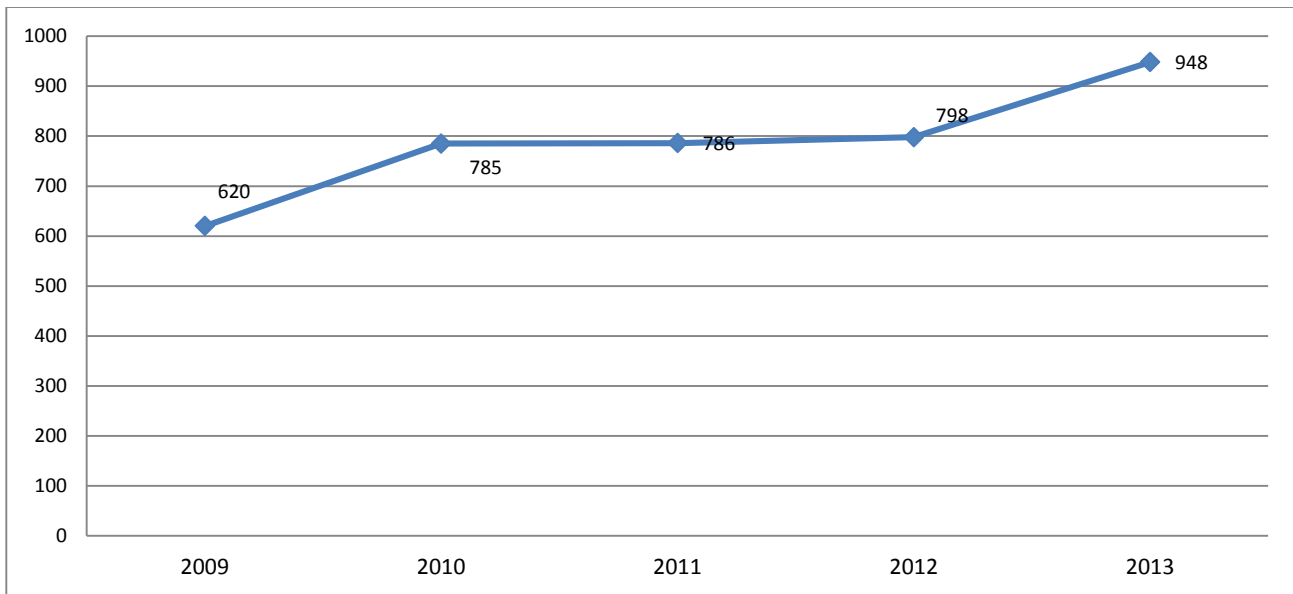
(3) تشير عبارة "العاملون في البرنامج" إلى موظفي البرنامج ومعاليهم.

الاتجاهات العالمية

10- وقعت 1 031 حادثة أمنية لموظفي وأصول البرنامج وشركائه والمتعاقدين معه في عام 2013، تمثل الحوادث المرتبطة بالعمل 72 في المائة منها. وسجلت بذلك زيادة بنسبة 15 في المائة عن مستويات عام 2012 الذي أُبلغ فيه عن وقوع 899 حادثاً.

11- وارتفع عدد الحوادث المبلغ عنها التي تعرض لها موظفو البرنامج وأصوله من 798 في عام 2012 إلى 948 في عام 2013، بزيادة نسبتها 19 في المائة (انظر الشكل 1).

الشكل 1: الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي البرنامج/أصوله في الفترة 2009-2013

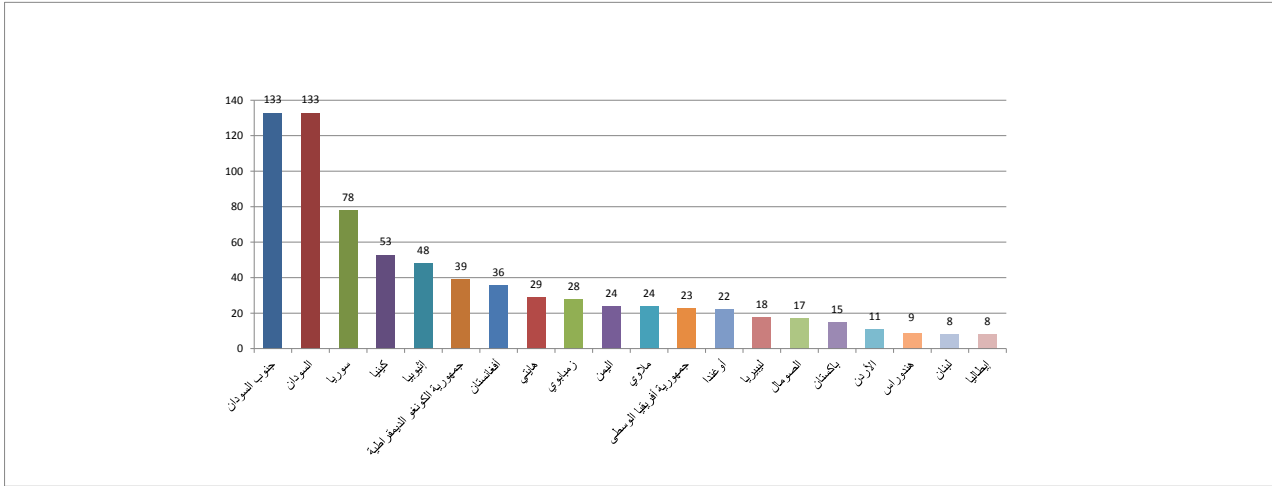


12- ويتفق توزيع الحوادث التي تم الإبلاغ عنها حسب البلد بدرجة كبيرة مع توزيعها في عام 2012. ووقعت معظم الحوادث التي تمس عمليات البرنامج⁽⁴⁾ في جنوب السودان (152) والسودان (146)؛ ووقع 80 حادثاً في الجمهورية العربية السورية، و55 في كينيا و51 في أفغانستان.

13- وبلغ عدد الحوادث التي تعلق فقط بموظفي البرنامج وأصوله 133 في جنوب السودان، و133 في السودان، و78 في الجمهورية العربية السورية، و53 في كينيا، وهي البلدان "الأربعة الأولى" من حيث عدد الحوادث، و48 في إثيوبيا، و39 في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و36 في أفغانستان (انظر الشكل 2).

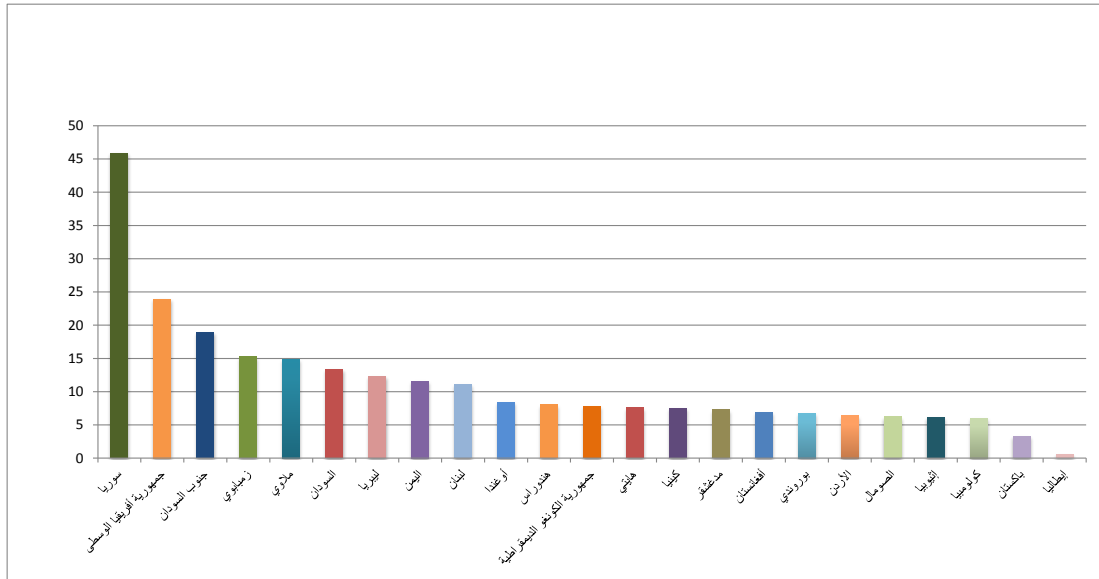
(4) تشمل عبارة 'عمليات البرنامج' موظفي البرنامج/أصوله و/أو الشركاء و/أو المتعاقدين مع البرنامج.

الشكل 2: البلدان التي سُجِّل فيها أكبر عدد من الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي البرنامج أو أصوله في عام 2013



14- ولكن الترتيب يتغيّر كثيراً عند النظر في حضور البرنامج⁽⁵⁾ وعدد الحوادث المتعلقة بموظفي البرنامج وأصوله حسب نصيب الفرد. واستناداً إلى نصيب الفرد من الحوادث، فإن أكبر عدد من الحوادث التي تمس أصول البرنامج وموظفيه وموظفي المتعاقدين معه وقع في الجمهورية العربية السورية، وهو ما يعبر عن ارتفاع عدد ما تم الإبلاغ عنه من حوادث تمس أغذية البرنامج التي ينقلها المتعاقدون. وتختلف ملامح وخصائص المخاطر في البلدان الأخرى. ففي زيمبابوي، يوجد عدد قليل نسبياً من المخاطر، ولكن معوقات التمويل كبيرة، في حين أن مستويات المخاطر في أفغانستان مرتفعة ولكن عدد الحوادث حسب نصيب الفرد منها منخفض نسبياً (انظر الشكل 3). وتشير هذه الملاحظات إلى أن تعرض الموظفين للمخاطر الأمنية لا يرتبط فقط بالحالة الأمنية، بل وكذلك بعوامل، من قبيل التمويل، والوعي بالمخاطر، وسُبل إيصال المساعدات الإنسانية.

الشكل 3: البلدان التي سُجِّل فيها أعلى معدلات نصيب الفرد من الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي البرنامج أو أصوله في عام 2013 - الحوادث المبلغ عنها لكل 100 موظف

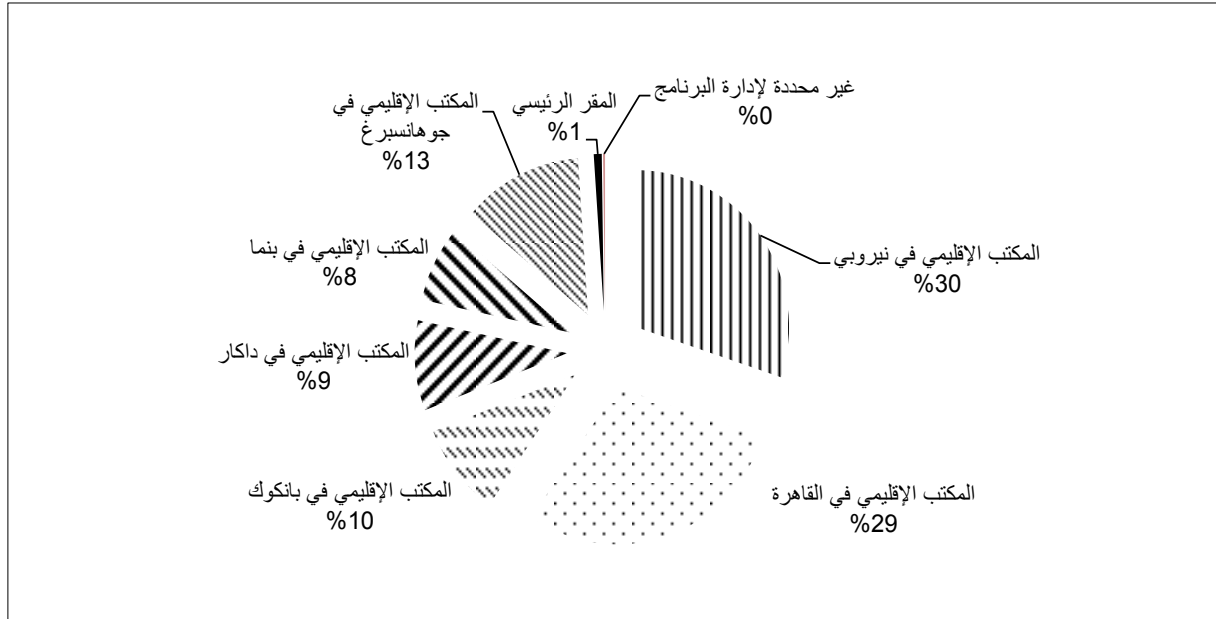


(5) إحصاءات شعبة الموارد البشرية المتعلقة بعدد موظفي البرنامج حسب مركز العمل في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013.

التوزيع حسب المنطقة

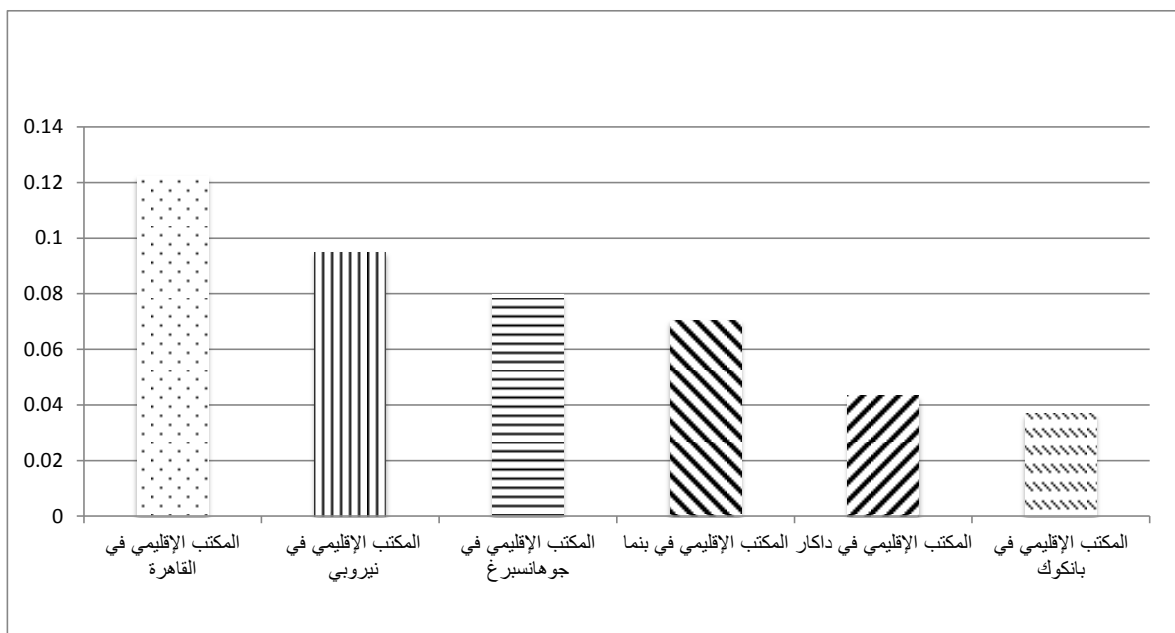
15- على غرار السنوات السابقة، أُبلغ عن وقوع أكبر عدد من الحوادث الأمنية التي تمس موظفي البرنامج وأصوله، وموظفي وأصول المتعاقدين والشركاء، في أفريقيا وآسيا. وأفاد المكتب الإقليمي في نيروبي بوقوع 30 في المائة من كل الحوادث، وأبلغ المكتب الإقليمي في القاهرة عن وقوع 29 في المائة (انظر الشكل 4).

الشكل 4: الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي البرنامج أو أصوله في عام 2013 حسب المكتب الإقليمي



16- وسُجل في المكتب الإقليمي في القاهرة أكبر عدد من الحوادث الأمنية التي تم الإبلاغ عنها حسب نصيب الفرد، ويليه المكتب الإقليمي في نيروبي (انظر الشكل 5).

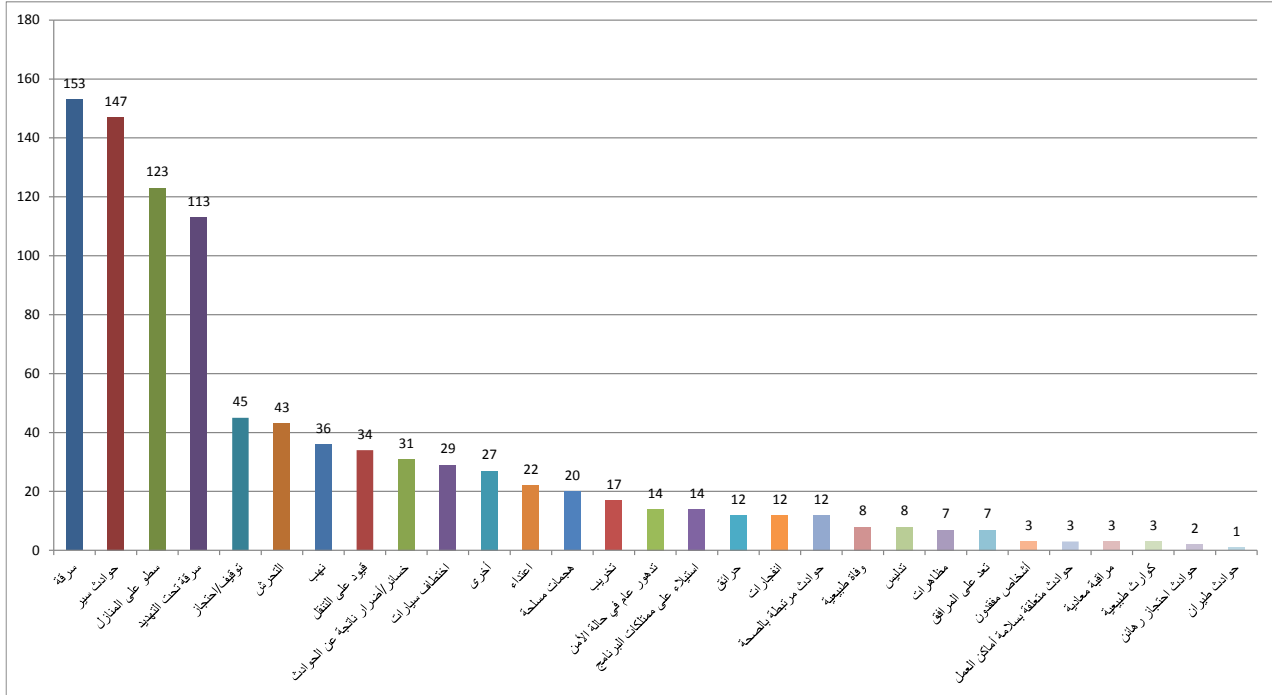
الشكل 5: الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي البرنامج أو أصوله في عام 2013 لكل 100 موظف



التوزيع حسب نوع الحادث

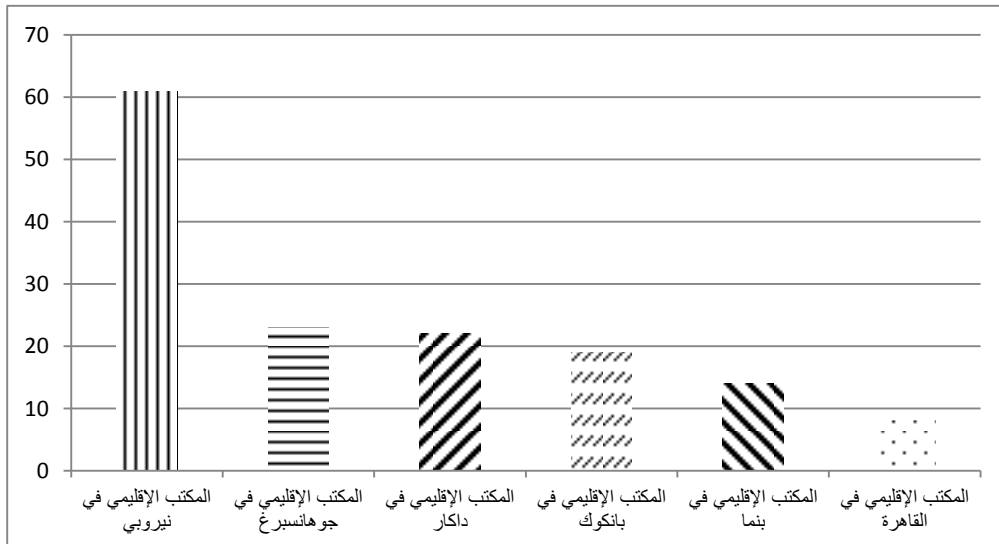
17- تتعلق معظم الحوادث التي تم الإبلاغ عنها بجرائم الاعتداء على الممتلكات التي تمثل 40 في المائة من كل ما تم الإبلاغ عنه من حوادث. واحتلت السرقة والسطو على المنازل والسرقة تحت التهديد المرتبة الأولى والثالثة والرابعة (انظر الشكل 6).

الشكل 6: توزيع الحوادث الأمنية المبلغ عنها التي تمس موظفي البرنامج/أصوله في عام 2013 حسب نوع الحادث



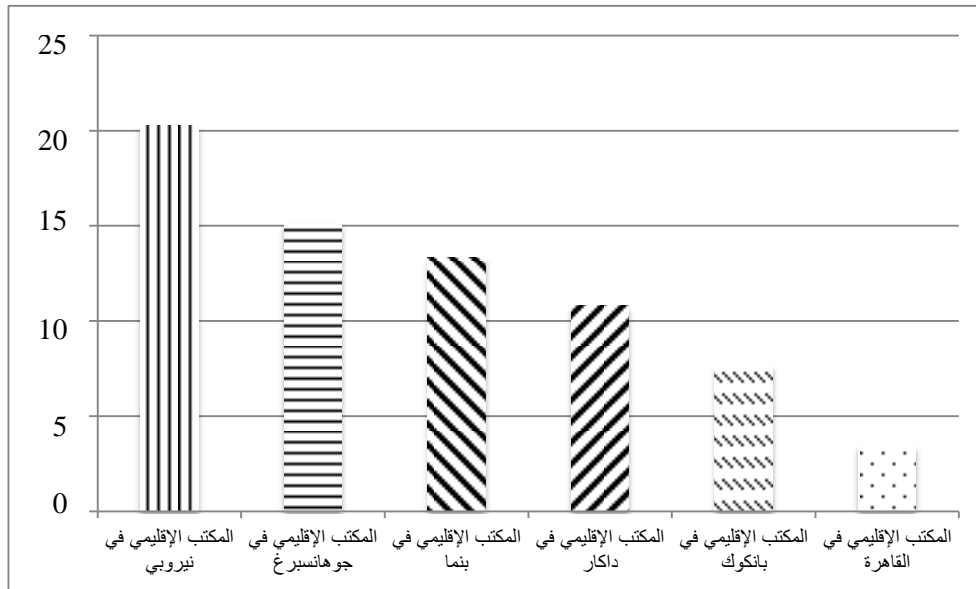
18- وتمثل حوادث السير ثاني أكثر أنواع الحوادث من حيث عدد البلاغات. وتم الإبلاغ عن معظمها في المكتب الإقليمي لنيروبي، حيث بلغ عددها 61 حادثاً، وهو رقم يعادل عدد الحوادث في المكاتب الإقليمية في جوهانسبرغ وداكار وبانكوك مجتمعة (انظر الشكل 7).

الشكل 7: عدد حوادث السير على الطرق في عام 2013، حسب المكتب الإقليمي



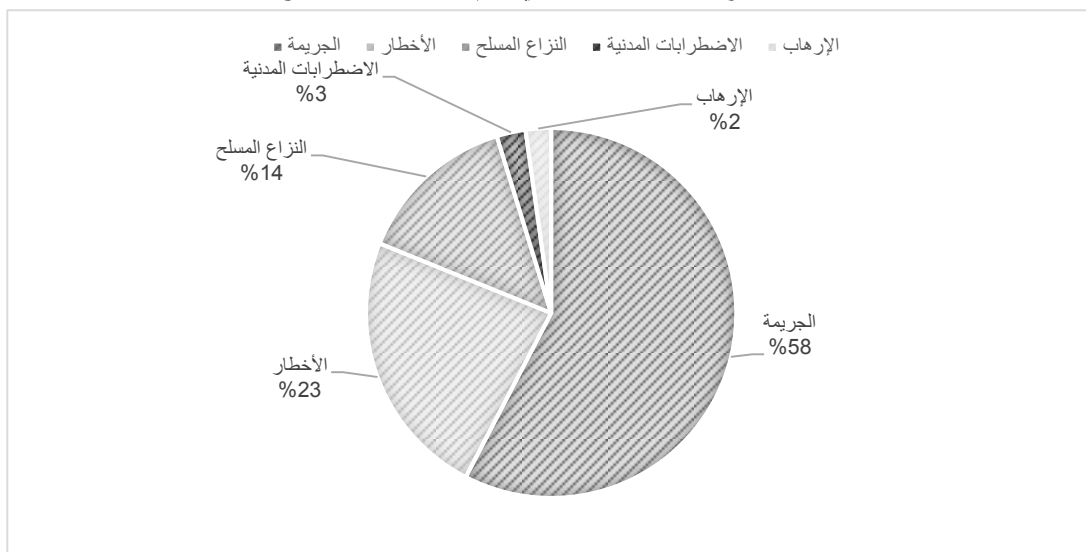
19- واستأثر المكتب الإقليمي في نيروبي بمعظم حوادث السير على الطرق حسب نصيب الفرد منها، وهو 20 لكل 1 000 موظف؛ وبلغت النسبة أدنى مستوياتها من حيث معدل الحوادث للفرد في المكتب الإقليمي في القاهرة (انظر الشكل 8).

الشكل 8: نصيب الفرد من حوادث السير على الطرق في عام 2013 حسب المكتب الإقليمي (لكل 100 موظف)



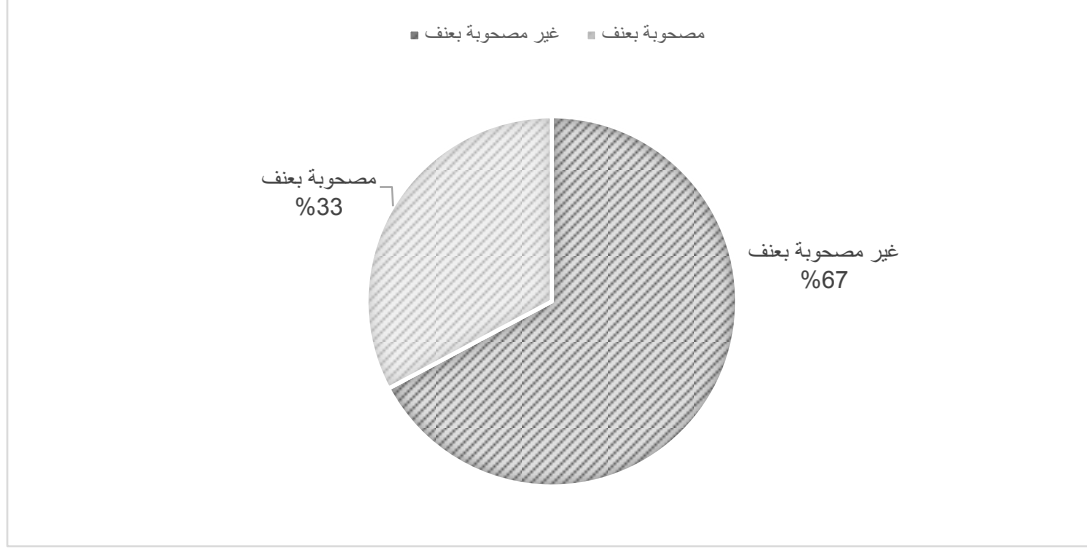
20- وعلى غرار السنوات السابقة، استأثرت الحوادث الجنائية بالعدد الأكبر من الحوادث التي تم الإبلاغ عنها في عام 2013 حيث وصلت نسبتها إلى 58 في المائة؛ وبلغت نسبة الأخطار، ومعظمها حوادث سير على الطرق، 23 في المائة. أما نسبة الحوادث المرتبطة بالنزاعات المسلحة فبلغت 14 في المائة، والاضطرابات المدنية 3 في المائة، والإرهاب 2 في المائة (انظر الشكل 9).

الشكل 9: توزيع الحوادث الأمنية في عام 2013، حسب نوع التهديد



21- وكانت معظم جرائم الاعتداء على الممتلكات التي تم الإبلاغ عنها غير مصحوبة بالعنف، على أن نسبة 33 في المائة من كل الأحداث الأمنية المبلغ عنها ارتبطت بالعنف أو التهديد بالعنف (انظر الشكل 10).

الشكل 10: توزيع الحوادث المصحوبة بعنف مقابل الحوادث غير المصحوبة بعنف في عام 2013



البلدان العالية المخاطر

22- في ظل التدابير الأمنية الفعالة المتخذة، لم يترجم الكثير من التهديدات التي واجهها موظفو البرنامج إلى حوادث أمنية، ولذلك لم تُدرج في الإحصاءات. وشاعت تلك التهديدات على وجه الخصوص في البلدان العالية المخاطر، ولكنها أثرت تأثيراً سلبياً على عمليات البرنامج، حيث أنفقت استثمارات كبيرة على التدابير الأمنية وتقييد منافذ الدخول.

23- وأسفر النزاع في الجمهورية العربية السورية عن مستويات مختلفة من التهديدات، وكان من أكثر الحوادث فتكاً استخدام الأسلحة الكيميائية في إحدى ضواحي دمشق حيث قتل مئات المدنيين.

24- وأدى تفاقم الحالة الأمنية العدائية في أفغانستان إلى تقييد سبل الوصول الإنساني في أنحاء واسعة من البلد. وتضررت إحدى دور الضيافة التابعة للبرنامج في اعتداء على مجمع للمنظمة الدولية للهجرة في كابول في 24 مايو/أيار. وأدت المخاوف من الانفلات الأمني إلى تغييرات في أماكن المكتب القطري وأماكن دور الضيافة في كابول. ولا يزال الموظفون عرضة لمخاطر كبيرة.

25- وفي ظل اتساع العنف الطائفي في باكستان، استشرت الأخطار التي تهدد أمن موظفي البرنامج وعملياته جراء الصدامات المسلحة والانتحاريين والهجمات الأخرى.

26- وفي العراق، ازداد تدهور الحالة الأمنية في عام 2013 في ظل ازدياد القلاقل المدنية.

27- وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أدى الانهيار التام للقانون والنظام إلى وقوع أعمال عنف بين الطوائف المختلفة وارتكاب أعمال قتل بدوافع دينية. وفرضت الأزمة الإنسانية الناشئة تحديات أمنية كبيرة على البرنامج من حيث التفاوض والحفاظ على إمكانية الوصول. ومثلت أعمال العنف التي كانت تهدف إلى الاستيلاء على الممتلكات، خاصة الأغذية، معظم الحوادث المتعلقة بالبرنامج.

- 28- وتدهورت الحالة الأمنية في جنوب السودان تدهوراً شديداً في ديسمبر/كانون الأول 2013 إثر تصاعد النزاع السياسي إلى أعمال عنف انتشرت في عدة ولايات. وأدى تدني مستوى القانون والنظام إلى ارتفاع معدلات الجريمة.
- 29- واندلع قتال عنيف في السودان في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة في ولاية جنوب كردفان. وفرضت قيود شديدة على تحركات البرنامج، وتعيّن تعليق عمليات توزيع الأغذية في نهاية المطاف. وفي دارفور، شملت التحديات الأمنية الجسيمة اختطاف المركبات، والمسائل المتعلقة بمنافذ الدخول، والصدامات بين الإثنيات، وما صاحب ذلك من مخاطر شديدة على موظفي البرنامج.
- 30- وتولى تنسيق الاعتداء الذي شنته حركة الشباب على مجع الأمم المتحدة في مقديشيو بالصومال في 19 يونيو/حزيران 2013 أحد عناصر القاعدة الذي كان قد أشار في وقت سابق إلى إمكانية استهداف مقر الأمم المتحدة في نيروبي.
- 31- وفي كينيا، تمكن موظفو البرنامج في سبتمبر/أيلول 2013 من النجاة بأنفسهم دون أن يلحق بهم أذى من حصار استمر لمدة أربعة أيام في مركز تجاري في نيروبي لقي فيه ما لا يقل عن 70 شخصاً حتفهم.
- 32- وفي اليمن، أغلقت سبل وصول الوكالات الإنسانية في كثير من الأحيان بسبب القتال بين الجماعات الإثنية في الأجزاء الشمالية. وظل اختطاف الموظفين الدوليين يمثل مصدر قلق بالغ، حيث اختطف على سبيل المثال موظف دولي من منظمة الأمم المتحدة للطفولة في أكتوبر/تشرين الأول 2013.
- 33- وبالرغم من انتهاء النزاع في مالي، ظلت الحالة الأمنية هناك متقلبة طوال عام 2013. ونفذ المتطرفون عدة هجمات بالقنابل على قوات مالي والقوات الفرنسية وقوات الأمم المتحدة. وظل اختطاف الغربيين يشكل خطراً شديداً في شمالي مالي، وقتل صحفيان مختطفان في كيدال في نوفمبر/تشرين الثاني.
- 34- وأدى القتال في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى فرض قيود كبيرة على سبل الوصول.

الاستنتاجات والتوقعات

- 35- سيستمر النزاع المسلح والإرهاب في فرض أكبر التحديات على عمليات البرنامج؛ ويلزم اتخاذ تدابير أمنية قوية لمواجهة تلك التحديات. وستظل إدارة المخاطر، والوعي بالمخاطر، والتمويل، عوامل مؤثرة على سلامة وأمن موظفي البرنامج.
- 36- وترجع أسباب الجوع في كثير من الأحيان إلى ما تشهده بلدان نامية كثيرة من تفاعلات اجتماعية - اقتصادية تُسفر عن الجريمة والنزاع المسلح والتطرف والإرهاب. ولذلك تمثل هذه البلدان مناطق محتملة لعمليات البرنامج، وأصبحت مناطق الشرق الأوسط والساحل وأجزاء أخرى من شمال أفريقيا مثار قلق.
- 37- ومن المتوقع أن تظل الجريمة أكثر أنواع التهديدات المؤثرة على البرنامج التي يتم الإبلاغ عنها في أغلب الأحيان. وربما ستظل حوادث السير على الطرق سبباً هاماً في وقوع إصابات ووفيات بين الموظفين. ومن المتوقع أن تزداد حوادث الاختطاف بغرض الحصول أساساً على فدية.
- 38- ويرجح أن يزداد تواتر وتطور الهجمات المعقدة. ويتعرض البرنامج لهذا النوع من التهديد باعتباره عضواً في الأمم المتحدة، وترى بعض الجماعات أن برامجها تخالف أهدافها الأيديولوجية؛ وينشأ العداء أيضاً بسبب معارضة تلك الجماعات

للتعاون بين البرنامج والحكومات المضيفة. ويمثل البرنامج إحدى المنظمات الدولية البارزة المستهدفة، ويمكن أن يتعرض موظفوه لتهديدات أو تلحق أضرار بأصوله في هجمات ضد كيانات أخرى.

39- ونتيجة لذلك، تتوقع شعبة الأمن الميداني أن تواجه أعداداً متزايدة من التحديات المعقدة في السنوات المقبلة في الوقت الذي تسعى فيه إلى دعم برامج البرنامج عن طريق ضمان سلامة وأمن الموظفين.

لمحة عامة على أنشطة الأمن الميداني في البرنامج

إدارة مخاطر الأمن

40- واصل البرنامج تعزيز إدارة مخاطر الأمن في عام 2013. وعملت شعبة الأمن الميداني مع شعبة إدارة ورصد الأداء، لا سيما في معالجة مسألة تقاسم المخاطر مع الشركاء بما يتماشى مع الالتزام الذي تعهد به البرنامج في المشاورة السنوية بشأن الشراكة لعام 2012. وشمل ذلك بعثات مشتركة من الشعبتين إلى جنوب السودان وزمبابوي حيث دُعِيَ شركاء البرنامج إلى المشاركة في حلقات عمل حول تقاسم المخاطر.

41- ويعبر المشروع عن أهمية الأمن كأحد مكونات تقاسم المخاطر مع الشركاء. وفي الحالات التي انخفضت فيها المخاوف الأمنية، باتت سُبُل وصول الوكالات الإنسانية مفتوحة بصورة مباشرة ولم يكن من المتوقع أن يتقبل الشركاء المخاطر، لا سيما المخاطر على الحياة، في العمل مع البرنامج. وكان من السهل نسبياً في تلك الحالات ضمان فعالية تقاسم المخاطر. ولهذا السبب، ركزت شعبة الأمن الميداني على ضمان فهم وتنفيذ مبادرة إنقاذ الأرواح معاً في الميدان، لا سيما في المواقع الشديدة الخطورة. من ذلك مثلاً أن البرنامج يدير في جنوب السودان غرفة لاسلكي مشتركة بين الوكالات ويوفر الأمن لخدمات النقل الجوي والمعلومات للمنظمات غير الحكومية.

42- وعملت شعبة الأمن الميداني مع شعبة البرامج والسياسات والابتكار، لا سيما مع وحدة الأزمات الإنسانية والانتقال، لتعزيز دور الأمن الميداني في دعم السلامة والمساءلة في تنفيذ البرامج، واستغلال علاقات التأزر في مجالات تحليل السياقات، والحماية، والمساءلة، وسُبل الوصول، ونُهج التقيُّل، وذلك بغرض إعداد التدريب والتوجيهات ورسم خرائط سُبل وصول المساعدة الإنسانية وغير ذلك من النتائج القابلة للتحقيق.

43- وعملت الشعبة أيضاً مع فريق النقد والقوائم من أجل التأكد من أن تلك المشاريع لا تعرّض المستفيدين أو الموظفين أو أصول البرنامج للخطر. وفي هذا الصدد، تحدّد تقييمات مخاطر الأمن تدابير التخفيف من المخاطر الخاصة بالنقل والتخزين وتنفيذ أنشطة النقد أو القوائم؛ ومواقع نقاط التوزيع وتصميمها وإنشائها؛ والتقيُّل من جانب المستفيدين؛ والاتصالات؛ ورصد برامج النقد والقوائم.

44- ويكفل التعميم والتوجيه الصادر عن شعبة الأمن الميداني بشأن تصعيد إدارة مخاطر الأمن وهيكّل صنع القرار (OMF2013/001) استمرار الإدارة العليا في مراقبة المخاطر الأمنية الكبيرة والمشاركة في اتخاذ القرارات من أجل التخفيف من تلك المخاطر، لا سيما في أفغانستان والصومال واليمن.

45- وبدأت شعبة الأمن الميداني، بالاشتراك مع دائرة النقل الجوي، تنقيح نُهج إدارة المخاطر المتعلقة بالموظفين الذين يستخدمون السفر الجوي المنتظم بغرض التقليل إلى أدنى حدٍ من التعرّض للمخاطر التي تهدّد أمنهم وسلامتهم. وسوف يُدمج هذا العمل المتعلق بأمن وسلامة النقل الجوي في إدارة مخاطر الأمن العام.

قدرة الأمن الميداني للبرنامج

- 46- واجه البرنامج في عام 2013 تحديات أمنية معقدة ويصعب التنبؤ بها. ولذلك كان من المهم أن تحافظ شعبة الأمن الميداني على حضورها الميداني من أجل تلبية ما يستجد من احتياجات وللتقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي يتعرض لها الموظفون.
- 47- وطرأت زيادة طفيفة على عدد موظفي الأمن الميداني، والكثير منهم خبراء استشاريون تم التعاقد معهم لتوفير تغطية أمنية إضافية في حالات الطوارئ. وتمكنت شعبة الأمن الميداني عن طريق الاستعانة بالخبراء الاستشاريين الاستجابة بمرونة لاحتياجات المكاتب القطرية، لا سيما في الحالات التي لم تتوفر فيها ميزانيات كافية لتغطية التعاقد مع موظفين فنيين متخصصين في الأمن. وشملت أمثلة ذلك بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، تم نشر 50 موظفاً من موظفي الأمن الميداني في مختلف مراكز العمل مقابل 42 في عام 2012، وكان لدى البرنامج ستة من موظفي الأمن الإقليمي.
- 48- واستُخدمت الزيادة في قدرة فئة موظفي الأمن الميداني لشغل الوظائف المؤقتة التي لا يمكن أن يشغلها على الفور خبراء استشاريون. من ذلك مثلاً أن رئيس عمليات شعبة الأمن الميداني نُقل إلى كينيا كموظف للأمن الإقليمي في الوقت الذي كان فيه شاغل هذه الوظيفة متغيّباً، وقدم أيضاً المساعدة الأمنية في بروندي ولبنان ومالي ورواندا. وتولى فرع العمليات والاستعداد والاستجابة للطوارئ التابع لشعبة الأمن الميداني قيادة مشروع في عام 2013 لتحديد الإحداثيات الجغرافية لكل مرافق البرنامج من أجل إدراجها في قاعدة بيانات برنامج Archibus.
- 49- وواصل موظفو الأمن الإقليمي وموظفو الأمن الميداني الاستفادة من التدريب المقدم من البرنامج وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في تعزيز مهاراتهم والتعرف على آخر التطورات في المساعدة الأمنية في المجال الإنساني بغرض توفير الدعم والتوجيه والمشورة في مجال الأمن على نحو قوي وفي الوقت المناسب.
- 50- وتم نشر موظفي الأمن الإقليمي وموظفي الأمن الميداني في 30 بلداً في عام 2013، وكذلك على وجه الخصوص لتوفير الدعم الأمني في البيئات المتقلبة. وشملت هذه البلدان أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وهايتي وندوراس وغواتيمالا ولبنان ومالي وموريتانيا والنيجر وباكستان والفلبين والصومال والجمهورية العربية السورية.
- 51- وتستعين شعبة الأمن الميداني في البلدان التي لا يوجد فيها موظفون للأمن الميداني بمساعدين محليين للأمن، أو منسقين للأمن. وأقيمت في عام 2013 حلقات عمل لمنسقي الأمن في أربع من المناطق الخمس التي يغطيها البرنامج؛ وتم الانتهاء من كل التدريب في مطلع عام 2014. ومكنت حلقات العمل شعبة الأمن الميداني من العمل مع منسقي الأمن ومعالجة المسائل المتعلقة بدورهم في الجهاز الأمني التابع للبرنامج.

التدريب

- 52- يمثل التدريب الأمني أحد أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي يتعرض لها موظفو البرنامج ومبانيه وأصوله. ويدعم هذا التدريب المسؤوليات المتعلقة بالأمن في إطار المساءلة بشأن نظام إدارة

الأمن الميداني للأمم المتحدة، ويعزّز ثقافة الأمن في البرنامج عن طريق تحسين فهم الأشخاص أدوارهم في الحفاظ على أمنهم وأمن زملائهم وأمن الشركاء والمستفيدين.

53- وتماشياً مع السياسة الجديدة لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن بشأن التدريب الأمني وسياسة إدارة أمن الموظفين، ركز التدريب المقدم من شعبة الأمن الميداني على الموظفين الفنيين المتخصصين في الأمن بغرض ضمان وصول الفوائد إلى جميع الموظفين. وجرى توفير التدريب أساساً من خلال برامج التأهيل الأمني المقدمة من نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وانصب التركيز على الاعتبارات الخاصة بالبرنامج. وتم إدخال التعلم على أساس الكفاءة لتحديد مستويات الكفاءة في المعرفة والمواقف والمهارات في كل وظيفة ومنصب. وأسفر ذلك عن زيادة في عدد الموظفين الفنيين المتخصصين في الأمن المدربين والمشهود لهم بالكفاءة من 11 في عام 2012 إلى 56 في عام 2013.

الموظفون الفنيون في مجال الأمن

- ◀ في عام 2013، تم تأهيل 27 من مساعدي الأمن المحليين لزيادة الدعم لإدارة مخاطر الأمن في المكاتب الميدانية.
- ◀ أتم اثنان وعشرون من موظفي الأمن برنامج التأهيل الأمني الذي يستهدف وظائف الفئة الفنية من الرتبة ف-3 ويركز على إدارة مخاطر الأمن لتعزيز إمكانية التبادل بين المنظمات المشتركة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.
- ◀ تم تأهيل سبعة من موظفي الأمن من خلال برنامج التدريب المتوسط الذي يُعد موظفي الأمن الميداني لوظائف الإدارة.
- ◀ شارك ثلاثون موظفاً في حلقات عمل موظفي الأمن الإقليمي وموظفي الأمن الميداني التي أُقيمت في كمبالا لمناقشة أفضل الممارسات في إدارة تحديات إدارة مخاطر الأمن التي يواجهها موظفو البرنامج في الميدان.

المديرون المكلفون بمسؤوليات أمنية

- ◀ في عام 2013 ومطلع عام 2014، شارك ما مجموعه 81 من منسقي الأمن في حلقات عمل أُقيمت في المكاتب الإقليمية لضمان الامتثال لمتطلبات الإبلاغ الأمني في البرنامج ولتعزيز فهم عمليات التوثيق والميزنة والشراء المتعلقة بإدارة مخاطر الأمن. وأطلقت إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في عام 2013 برنامجاً إلكترونياً للتعلم بغرض تعزيز قدرة أفراد فريق الإدارة العليا على تقييم مخاطر الأمن التي تمس الأمم المتحدة في بلدان معيّنة واتخاذ ما يناسب ذلك من قرارات. ومن الإلزامي لكل المديرين المكلفين بمسؤوليات أمنية في البرنامج إتمام هذا التدريب.

موظفو البرنامج

- ◀ يوفّر الموظفون الفنيون المتخصصون في الأمن الميداني في البرنامج التدريب لتعزيز ثقافة الأمن في البرنامج وللتقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي يتعرض لها الموظفون في الميدان. وتماشياً مع السياسة الجديدة لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن بشأن التدريب الأمني، ازداد التعاون بين منظمات منظومة الأمم المتحدة لإدارة الأمن في تقديم التدريب على التوعية الأمنية. وساهم موظفو البرنامج الفنيون المتخصصون في الأمن في تحقيق ذلك، وقاموا بدعم التدريب الذي أجرته شعبة البرنامج الأخرى؛ وساعدوا أيضاً في التدريب المقدم إلى الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها، وللموظفين الفنيين المبتدئين في كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة في تورينو بإيطاليا.
- ◀ التدريب على النهج الآمنة والمأمونة في البيئات الميدانية إلزامي في حالة السفر إلى 34 بلداً. وقُدّمت وحدة التدريب التابعة لشعبة الأمن الميداني خمس دورات تدريبية إلى 100 من الموظفين العاملين في مقر الوكالات المتمركزة في روما الذين قد يتعيّن عليهم السفر إلى مواقع ميدانية عالية المخاطر. ويواصل موظفو الأمن الفنيون التابعون للبرنامج دعم التدريب في المكاتب القطرية، وذلك على سبيل المثال عن طريق محاكاة السيناريوهات، مثل نقاط التفقيش غير

القانونية، واحتجاز الرهائن، والتفجيرات، لتزويد الموظفين بالمهارات والتوعية التي تمكنهم من العمل في البيئات المعادية. وسوف يستمر التدريب في روما في عام 2014.

التدريب المتخصص

← التدريب على إدارة حوادث احتجاز الرهائن

54- تماشياً مع سياسة الأمم المتحدة، تعهد البرنامج ببذل كل جهد لضمان الإفراج السريع والمأمون عن الرهائن. وقام البرنامج في عام 2013 بتدريب 12 من الموظفين على إدارة حوادث أخذ الرهائن لتمكينهم من إدارة حالات الأزمات وضمان تسويتها على نحو مأمون وفعال. وركز التدريب على التنسيق مع الحكومات المضيفة، والاتصال بالأسر، وإدارة وسائل الإعلام.

← التدريب الوظيفي ودعم الاستجابة للطوارئ

55- دعمت شعبة الأمن الميداني في عام 2013 التدريب على نظم الطوارئ وبرتوكولاتها وإجراءاتها التي وضعت في عام 2013 تحت قيادة فرع الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها. ويهدف ذلك إلى تحقيق التكامل بين النهج التي تتبعها مختلف الوظائف في البرنامج لتحسين الاستجابة لحالات الطوارئ الفجائية.

← المعلومات والتحليلات الأمنية

56- قام فريق التحليل الأمني بالتنسيق عن كثب مع فرع الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها من أجل توفير الإنذار المبكر ومعلومات عن الاستعداد للطوارئ وتقارير منتظمة عن حالات الأزمات الناشئة. وفي عام 2013، تولى الفريق نظام إدارة معلومات الأمن وتحليلها وواصل تطويرها من أجل تلبية احتياجات المكاتب القطرية على نحو أفضل. ويعمل البرنامج مع نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن من أجل توحيد تقارير وتصنيف الحوادث الأمنية وتحسين تبادل البيانات بين نظام الإبلاغ عن حوادث السلامة والأمن التابع لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وبين نظام إدارة معلومات الأمن وتحليلها التابع للبرنامج.

← أمن الأبنية والتخفيف من أثر التفجيرات

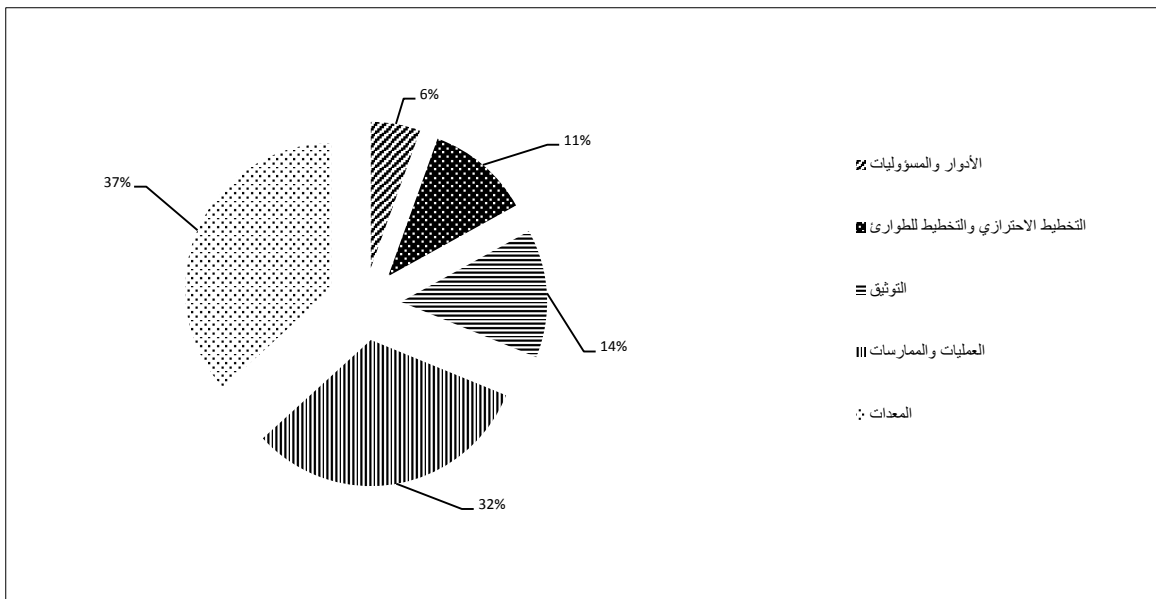
57- منذ تقديم التقرير الأخير إلى المجلس، بدأ البرنامج بنجاح إعادة تشكيل الفريق العامل المعني بتقييم التفجيرات الذي يتولى رئاسته حالياً. وفي عام 2013، أوصى الفريق بمهارات ومؤهلات تقييم التفجيرات وصدّق عليها من شبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات. وبدأ البرنامج بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تطوير وحدة نموذجية تدريبية للموظفين الفنيين المتخصصين في الأمن وسيبدأ تطبيقها في الفصل الثالث من عام 2014.

58- ويواصل البرنامج الإمساك بزمام القيادة في معالجة المسائل التقنية في فريق الأمم المتحدة العامل المعني بأمن أماكن العمل. وزاد البرنامج أيضاً مساعده إلى منظمات الأمم المتحدة الأخرى، مسدياً إليها المشورة بشأن التقييمات التقنية المتصلة بالتفجيرات في أفغانستان ومالي والصومال والجمهورية العربية السورية وتايلند في عام 2013؛ ومن المتوقع أن يستمر هذا العمل دون هوادة في عام 2014. وتم أيضاً إيفاد بعثات تقييم من البرنامج إلى مالي وبانكوك.

بعثات تقييم الأمن

- 59- يواصل البرنامج بعثاته لتقييم الأمن في مكاتبه من أجل تقييم حالة تدابير التخفيف من المخاطر وتحديد الثغرات التي ربما تكون قد نشأت منذ إجراء البعثات السابقة. وتطرح البعثات توصيات على مديري المكاتب الإقليمية والقارية بغرض تحقيق المستوى الأمثل من السلامة والأمن واستعراض تنفيذها.
- 60- وأجرى خبراء استشاريون خارجيون 14 تقييماً لتدابير الأمن المادية والإجرائية في مكاتب البرنامج في عام 2013، وطرخوا 1 472 توصية. وتشير الاستنتاجات بشكل خاص إلى قصور كبير في المعدات والمرافق اللازمة للوفاء بمعايير العمل الأمنية الدنيا.

الشكل 11: أوجه القصور المحددة في توصيات بعثات تقييم الأمن للفترة 2013/2012



ويبين الجدول 1 أهم جوانب القصور في الفئات المحددة في الشكل 11.

61-

الجدول 1: توزيع أوجه القصور الرئيسية	
تشبيد وتقوية الأبواب والجدران إقامة الأسوار مجموعات الأدوات الطبية معدات الاتصال	المعدات
التدريب الأمني إجراءات مراقبة منافذ الدخول إجراءات الاتصال	العمليات والممارسات
خطط الإجراء إجراءات التشغيل الموحدة خرائط الحراسة	الوثائق
الخطط الاحترازية أو خطط الطوارئ الملاذات الآمنة تمارين الإجراء	التخطيط الاحترازي والتخطيط للطوارئ
تحسين نظام الحراسة تحسين نظام المنسقين الأمنيين القطريين	الأدوار والمسؤوليات

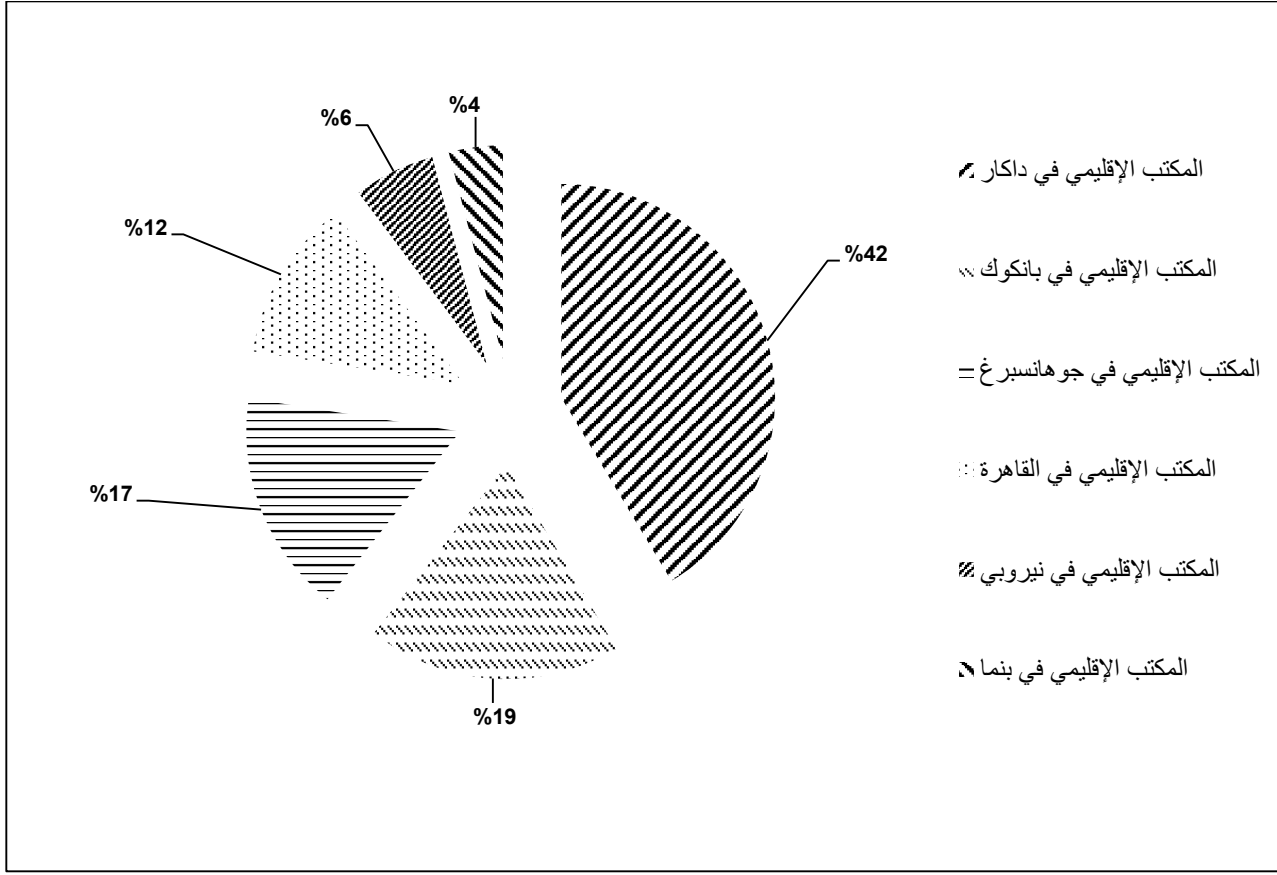
صندوق الطوارئ الأمنية للبرنامج

- 62- وافق المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2012 على نفقات تصل إلى 10 ملايين دولار أمريكي من الحساب العام لتغطية تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن ولصندوق الطوارئ الأمنية للبرنامج، وحُملت بقية النفقات، وهي 8.8 مليون دولار أمريكي، على فرادى المشاريع.
- 63- وتراعى في المبلغ المقدّر لعام 2013، وهو 18.8 مليون دولار أمريكي، حصة البرنامج البالغة 11.5 مليون دولار أمريكي المقدّرة لتكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، ومبلغ 7.3 مليون دولار أمريكي لصندوق الطوارئ الأمنية، ولشراء معدات للأمن لا تغطيها المشاريع القطرية.

الجدول 2: صندوق الطوارئ الأمنية للبرنامج في 2 يناير/كانون الثاني 2014 (بالدولارات الأمريكية)			
النسبة المئوية من المجموع	الالتزامات والمبالغ الفعلية للفترة 2013-2012	المخصصات للفترة 2013-2012	البرنامج الممول
21	7 070 061	7 886 000	الموظفون
5	1 830 661	2 155 129	معايير العمل الأمنية الدنيا
2	518 396	527 636	بعثات تقييم الأمن
3	1 189 226	1 307 732	التدريب
67	23 212 645	23 212 645	إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن
1	510 852	510 852	تطوير خاص في أفغانستان
1	72 282	100 000	الفريق العامل للمالية والميزانية
	34 404 127	35 700 000	المجموع

- 64- وتواصل شعبة الأمن الميداني تخصيص الأموال لمكاتب البرنامج من أجل تغطية تكاليف المعدات وتعزيزات الأبنية من أجل ضمان الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا بما يتماشى مع سياسة "لا برامج بغير أمن" وسياسة "لا أمن من دون موارد"، خاصة في العمليات التي تتخفف إيراداتها من تكاليف الدعم المباشرة أو في الحالات التي يلزم فيها اتخاذ تدابير إضافية للتخفيف من المخاطر الأمنية. وقدمت أموال إلى 40 مكتباً قطرياً لهذه الأغراض في عام 2013.

الشكل 12: مخصصات معايير العمل الأمنية الدنيا للفترة 2012-2013، حسب المكتب الإقليمي



65- ومن مجالات التحسين الرئيسية في الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها في البرنامج ضمان توافر مخزونات الاستجابة للأزمات في مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية. وينبغي أن تشمل هذه المخزونات مركبات مدرّعة، وتحصينات هيسكو⁽⁶⁾، ومعدات الوقاية الشخصية، ومرايا البحث تحت المركبات، وكاشفات المعادن المحمولة في اليد. وتعمل شعبة الأمن الميداني مع منتدى الأمم المتحدة بشأن المركبات المدرعة، ويسّرت عقد اجتماعات للفريق في بودابست وكوبنهاغن.

أنشطة إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن المشتركة التمويل في عام 2013

66- وافق المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2005 على تقديم دعم مالي للأمين العام من أجل تنفيذ نظام موحد لإدارة الأمن. ويشترك البرنامج، من خلال هذا النظام من الأنشطة الممولة بصورة مشتركة، في العمل مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى لصياغة سياسات ومعايير للأمن.

67- ووصلت الحصّة المتوقعة للبرنامج من تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في عام 2013 إلى 11.5 مليون دولار أمريكي حسب ما هو وارد في الميزانية الأولية لتكاليف الأمن الميداني لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن الممولة تمويلًا مشتركًا في الفترة 2012-2013 (الوثيقة A/66/6، القسم 35). وتستند هذه التكلفة إلى عدد موظفي البرنامج في الميدان حسب ما جاء في وثيقة مجلس الرؤساء التنفيذيين CEB/2010/HLCM/FB/8/Rev.2. ونُقّحت

⁽⁶⁾ حاويات مصنوعة من شبكة سلكية مبطنة قابلة للطّي يمكن ملؤها بالرمل أو الحجارة كحاجز ضد نيران الأسلحة الخفيفة.

ميزانية تقاسم التكاليف للفترة 2012-2013 لاحقاً لتصل بذلك حصة البرنامج من التكاليف إلى 23.5 مليون دولار أمريكي. وساهم البرنامج بمبلغ 12.2 مليون دولار أمريكي في إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في عام 2013.

الجدول 3: تكاليف الأمن الميداني للأمم المتحدة (بملايين الدولارات الأمريكية)		
حصة البرنامج	إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن	
6.5	42.9	2003-2002
13.2	113.1	2005-2004
*20.2	172.3	2007-2006
17.3	174.4	2009-2008
**24.4	209.9	2011-2010
23.5	218.6	2013-2012

* رصيد دائن قدره 3.2 مليون دولار أمريكي تم تحصيله في عام 2006.

** رصيد دائن قدره 1.4 مليون دولار أمريكي تم تحصيله في عام 2010.

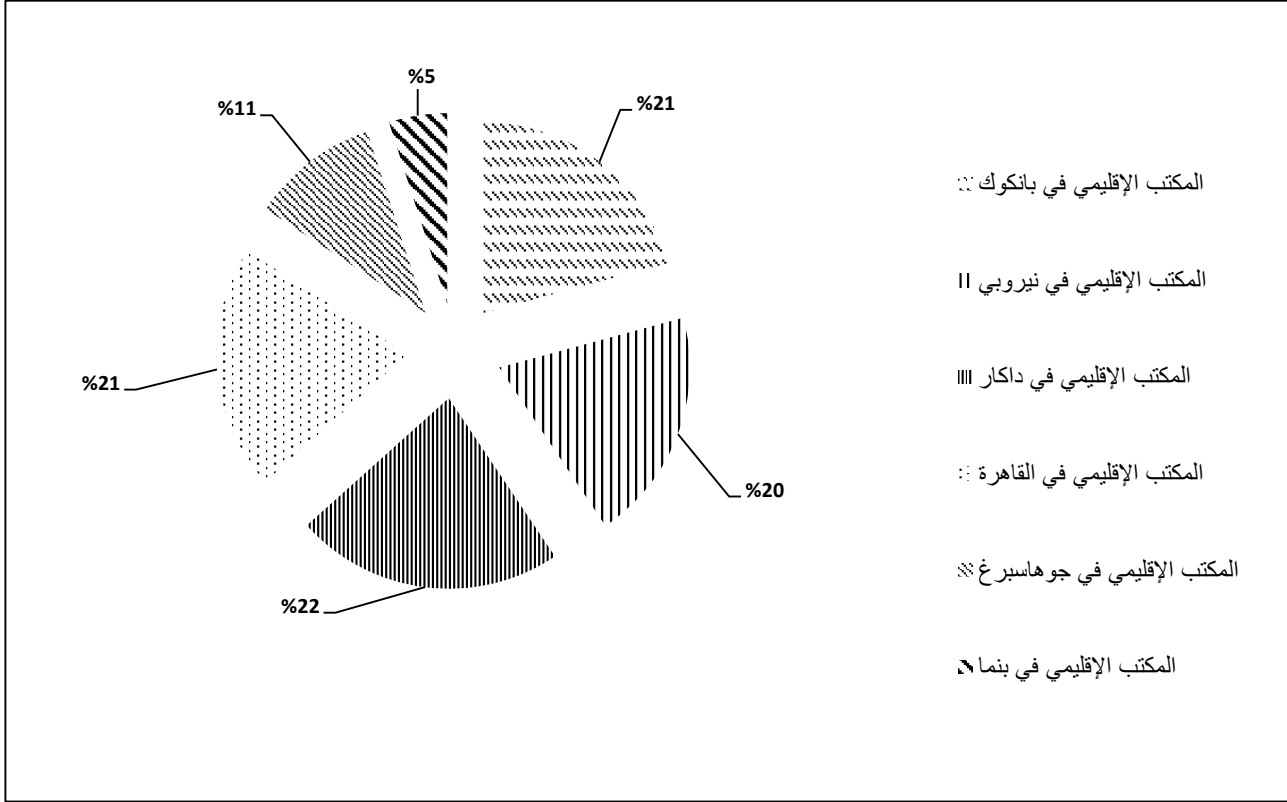
68- وبعد استلام 10 ملايين دولار أمريكي من الحساب العام في عام 2013، طولت المكاتب القطرية بتقديم الفرق البالغ 8.8 مليون دولار أمريكي من المشاريع كما هو مبين في الجدول 4.

الجدول 4: موجز مساهمات البرنامج في حصته من تكاليف الأنشطة الممولة تمويلياً مشتركاً				
حجم المكتب القطري	النسبة المئوية لاسترداد الفرق البالغ 8.8 مليون دولار أمريكي	عدد المكاتب القطرية	ملايين الدولارات الأمريكية	حصة المكتب القطري (بالدولار الأمريكي)
كبير للغاية	50	16	4.40	290 000
كبير	30	14	2.64	190 000
متوسط	20	20	1.76	80 000
المجموع			8.80	

الجدول 5: الحصة من تكاليف الأنشطة المشتركة التمويل في عام 2013، حسب البلد	
حجم المكتب القطري	البلد
كبير للغاية	أفغانستان، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، هايتي، كينيا، ميانمار، النيجر، باكستان، دولة فلسطين، الصومال، جنوب السودان، السودان، الجمهورية العربية السورية، أوغندا، اليمن
كبير	بنغلاديش، كمبوديا، كوت ديفوار، العراق، ليبيريا، مالي، موزمبيق، نيبال، الفلبين، رواندا، السنغال، سيراليون، جمهورية تنزانيا المتحدة، زيمبابوي
متوسط	الجزائر، أرمينيا، بوركينا فاسو، بروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، كولومبيا، جيبوتي، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مصر، غانا، غينيا، هندوراس، إندونيسيا، الأردن، قبرغيزستان، ملاوي، موريتانيا، سيريلانكا، طاجيكستان

69- وبين الشكل 13 النسبة المئوية لحصة كل مكتب إقليمي من تكاليف الأنشطة المشتركة التمويل في عام 2013.

الشكل 13: النسبة المئوية لحصة البرنامج من تكاليف الأنشطة المشتركة التمويل في عام 2013، حسب المكتب الإقليمي



70- ولا تزال المسائل الأمنية مثار اهتمام كبير في البرنامج. على أنه بسبب قلة الموارد، يلزم إجراء استعراض للتكاليف التي تنطوي عليها تلك المسائل. وتشترك شعبة الأمن الميداني في عضوية الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة الأمن وتدعم إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن من أجل تحسين الشفافية في ميزانية الأنشطة المشتركة التمويل التي باتت تشكّل بنداً ثابتاً على جدول أعمال الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة الأمن. وسوف يكفل البرنامج عدم تجاوز ميزانية الأنشطة الممولة بصورة مشتركة التي حددها الفريق العامل للمالية والميزانية والبالغة 218.9 مليون دولار أمريكي. وتقيم شعبة الأمن الميداني الخدمات المقدمة من إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن للتأكد من أنها متناسبة مع التكاليف المحددة في ميزانية الأنشطة المشتركة التمويل.

71- ويساعد البرنامج إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن على معالجة الشواغل المتعلقة بارتفاع تكلفة ميزانيات تقاسم التكاليف المحلية، وتحديد المجالات التي يمكن تحقيق وفورات فيها، وحساب تمويل الأمن المطلوب للتنفيذ المأمون والأمن للبرامج. وتعمل الشعبة مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في الأنشطة الممولة بصورة مشتركة، وتشترك في عضوية الفريق العامل المعني بمعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة لتنقيح سياسة الأمم المتحدة المتصلة بتلك الاستحقاقات.

آفاق المستقبل

72- بالإضافة إلى تنفيذ المشاريع المحددة في استعراض أساليب عمل الأمن الميداني، ستدعم شعبة الأمن الميداني عملية مراجعة داخلية للأمن في البرنامج في عام 2014، وسوف تركز المراجعة على القيمة مقابل المال في توفير خدمات

الأمن. وسوف تستعرض وحدة التفتيش المشتركة إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن من أجل معالجة مسائل السلامة والأمن التي تشكّل بنداً ثابتاً في جدول أعمال الجمعية العامة.

73- وسوف تواصل شعبة الأمن الميداني عملها مع الشعب الأخرى في البرنامج ومع وظائف إدارة المخاطر من أجل تعزيز الإدارة الشاملة للمخاطر. وسوف يسعى مدير الأمن الميداني إلى ضمان تمتع موظفي الأمن بالمهارات التي تمكنهم من الاتصال والقيادة في مجال إدارة مخاطر الأمن. وفي هذا السياق، ستواصل الشعبة تدريب الموظفين الفنيين المتخصصين في الأمن وضمان تمتع الموظفين المكلفين بمسؤوليات أمنية بالكفاءات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتهم. وسوف تواصل الشعبة أيضاً توجيه المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في المسائل المتعلقة بالأمن.

74- وسوف يركز فريق التحليل الأمني على إدارة المعلومات الأمنية والإبلاغ عنها وتحليلها، وتحسين التعاون الداخلي والعمل مع الشعب الأخرى، وتعزيز تكنولوجيا إدارة البيانات.

75- وسوف يواصل البرنامج ضمان استمرار المساءلة والشفافية في إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وضمان تقديم تحديثات بشأن التغييرات في الهيكل والموارد المخصصة للأنشطة الممولة بصورة مشتركة. ويجري وضع خطوط توجيهية بشأن الميزنة ونماذج لتتبع التكاليف لأغراض الاستخدام التشغيلي ولتحسين إدارة التكاليف في البرنامج ككل.